البحوث والدراسات

المقارنة بين أداء ومخاطر البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي

د. تركي بادي الشمري

ملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى فحص الفروقات المتعلقة بمستويات الأداء والمخاطر للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2012 – 2018.

المنهج: اتبعت الدراسة المنهج الإحصائي، وذلك باستخدام طريقتين رئيسيتين، الأولى تتمثل بحساب الفروقات الإحصائية للأداء والمخاطر بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، والثانية تتمثل في استخدام الطريقة العامة للانحدار المتعدد، وطريقة العزوم العامة التي تأخذ في الاعتبار بعض المحددات الإحصائية التي تفتقدها الطريقة العامة للانحدار المتعدد. تتمثل عينة الدراسة بكل البنوك العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي الست (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان)، سواء البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية، وذلك خلال الفترة الزمنية من 2012 – 2018. وقد استخدمت البيانات اللازمة لتحقيق الهدف من الدراسة؛ مثل العائد لحق الملكية والعائد على الأصول، بالإضافة إلى مؤشرين مختلفين لقياس مخاطر البنوك؛ لتأكيد النتائج.

النتائج: توضح النتائج أن الأداء الربحي للبنوك التقليدية يفوق مثيله لدى البنوك الإسلامية، وبمستوى معنوية عال (أقل من 1% بحسب تحليل ANOVA)، وهو عكس ما يصرح به عادة كثير من المهتمين بالصناعة المصرفية. وتبين النتائج أيضاً أن مستوى المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية أكبر بكثير من مثيله لدى البنوك التقليدية (بمستوى معنوية أقل من 1% بحسب تحليل ANOVA). ويتبين من التحليل الإحصائي أيضاً أن من أهم العوامل المؤثرة على مستويات المخاطر المصرفية لكلا النظامين

– تُسلّم البحث في 2020/7/14، عُدّل في 2020/11/1، أجيز للنشر في 2020/11/18.
Doi:https://www.doi.org/10.34120/0382-047-182-006

البنكيين معدل كفاية رأس المال، وحجم البنك، ومعدل الإقراض المصرفي (ومستوى الربحية بالنسبة للبنوك الإسلامية فقط). وهذه النتائج تختلف جزئياً تبعاً للطريقة الإحصائية المستخدمة.

الخاتمة: أوضحت الدراسة التفوق الربحي للبنوك التقليدية الخليجية على البنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، وأن مستوى المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية يفوق المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية.

الكلمات المفتاحية: العائد على الأصول، العائد لحق الملكية، المخاطر المصرفية، رأس المال.

المقدمة

تختص الأنشطة المصرفية بالتطور الدائم والمستمر، وتحديداً خلال الثلاثين سنة الماضية؛ إذ إنه، بسبب التنافس الحاد بين المؤسسات المالية المختلفة، والتطور الكبير في الجوانب التكنولوجية، طورت البنوك من أنشطتها المصرفية والمالية لتشمل خدمات جديدة تلبي التغير الدائم في حاجات العملاء من أفراد ومؤسسات. ومن أوضح الأمثلة على ذلك نشاط التورّق، ونشاط الديون المرتبط بالمشتقات المالية، واستخدام التكنولوجيا المالية في تقديم جميع الأنشطة المصرفية، الذي أخذت به البنوك العالمية والمحلية، واستطاعت من خلاله تطوير النشاط الاستثماري العالمي، وإضفاء نوع من الممارسات المصرفية العالمية المتناظرة.

وفي الوقت نفسه، وبما أن البنوك تعتمد على أموال الغير (الودائع) للقيام بأنشطتها المصرفية أكثر من اعتمادها على رؤوس أموالها، فقد كان هناك زيادة ملحوظة في مستوى المخاطر المالية للأدوات الاستثمارية المختلفة، التي درجت البنوك على استحداثها لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لعملائها؛ أي أن هذا التجديد في الأنشطة المصرفية المختلفة، قد انعكس على مستوى وكمّ المخاطر التشغيلية والمالية للبنوك في شتى أنحاء العالم؛ مما حدا كثيراً من المؤسسات الرقابية العالمية التشديد على البنوك في مواجهة هذه المخاطر، وذلك من خلال استحداث العديد من الوسائل والطرق الإحصائية والرقمية لتحديد مستوى

المخاطر، وعمل سيناريوهات (مثلاً اختبارات الضغط) توضح كيفية معالجة البنك لمختلف تلك المخاطر، ومدى تأثير السناريوهات على مستوى الربحية والحصة السوقية للبنك. وقد ازداد الاهتمام بمشكلة المخاطر المصرفية، وكيفية الاهتمام بها وتطوير الوسائل لتخفيفها بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008؛ حيث خسرت الكثير من البنوك جزءاً كبيراً من أنشطتها المصرفية، ناهيك عن أرباحها التشغيلية.

وفي محاولة المساهمين والمستثمرين لمراقبة استثماراتهم بأسهم البنوك ومحاولة زيادتها عبر الزمن، ظهر على السطح نوعان أو نظامان مختلفان للبنوك في دول العالم (وبخاصة في الدول الإسلامية والعربية)، هما البنوك التقليدية، والبنوك الإسلامية. ويختلف النشاط المصرفي للنظامين في أساليب استثمار الأموال المتاحة، وأساليب التمويل للأنشطة الاستثمارية للمؤسسات والأفراد؛ إذ تستخدم البنوك الإسلامية مفهوم المشاركة بالربح والخسارة في أنشطتها التمويلية والاستثمارية (باستثناءات بسيطة) بخلاف البنوك التقليدية التي تعتمد على إقراض الأموال، ومن ثم استرجاعها بفائدة محددة مقدماً، لتقوم بعد ذلك بتوزيع أرباحها من الفوائد المقبوضة على كل من المودعين (بفائدة محددة سلفاً) والمستثمرين من ملاك البنوك، مع قيام كلا النظامين بالالتزام باللوائح المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية؛ مثل البنوك المركزية، والمؤسسات التشريعية العالمية؛ مثل بنك التسويات الدولي، الذي تنبثق عنه لجنة بازل للتشريع المصرفي المالي.

وتعرض هذه الدراسة لمستوى المخاطر المصرفية والأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان)، وتحديد إذا ما كان هناك اختلافات بين النظامين المصرفيين فيما يتعلق بالأداء المالي والمخاطر المصرفية؛ إذ تبين بعض الإحصائيات أن البنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي تستأثر بما نسبته 42% من أصول البنوك الإسلامية العاملة

في دول العالم. ويمكن القول: إن ودائع البنوك الخليجية تعتبر شبه مضمونة (أو فعلاً مضمونة كلياً) من قبل حكومات الدول الخليجية. وينبه Merton (1977) على وجود مشكلة "المخاطر الأخلاقية" (Moral Hazard)، التي تفيد أن مديري البنوك، كممثلين للمساهمين، يرغبون في زيادة مخاطر التشغيل للبنك عند وجود تأمين تجاري على الودائع المصرفية، كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية.

مشكلة الدراسة

بما أن حكومات الدول الخليجية تقدّم الدعم والمساندة إلى البنوك العاملة، باعتبار هذه الحكومات ضامنة لجميع الودائع المصرفية لدى أنظمتها المصرفية (ضمنياً وليس صراحةً)؛ كونها عصب الحياة الاقتصادية، وبما أن البنوك الخليجية تعتمد في تمويل أنشطتها المصرفية على كل من حقوق الملكية وعلى الودائع في القيام بنشاطها التمويلي (والاستثماري)، فمن المنطقي تأثر عملياتها بمستوى معين من المخاطر المصرفية، التي تحاول السلطات النقدية الخليجية الحد منها عن طريق الرقابة المستمرة للنشاط المصرفي، والتعليمات الرقابية التي يجب على البنوك الخليجية الامتثال لها؛ بهدف تقليل كمّ المخاطر المصرفية التي تتعرض لها هذه البنوك؛ ومن ثمّ، فإن معرفة مستوى المخاطر المصرفية ومحدداتها تعتبر من الأمور الأساسية التي يجب على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي معرفتها على الدوام بالنسبة لبنوكها التقليدية والإسلامية على حد سواء.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في عدة جوانب، من أهمها كون القطاع المصرفي الخليجي يؤدي دوراً محورياً في الاقتصاد الخليجي، من خلال سد الفجوات التمويلية وتجميع المدخرات؛ ومن ثم يجب حماية هذا القطاع وتخفيض مخاطره. ومن الجوانب المهمة أيضاً ضرورة تحديد الفروقات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث الربحية والمخاطرة؛ لتقوم أجهزة الرقابة المصرفية بدورها

الرقابي بكفاءة وفاعلية في التعامل مع كل حالة على حدة. وهذا يتوقف على جوانب أخرى مهمة، تتمثل في أهمية توافر مستويات مثلى من حقوق الملكية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال الالتزام بالمعايير العالمية المتعلقة بكفاية رأس المال، وتوافر الاستقرار والتوازن في معدل نمو النشاط المصرفي بأن يكون هذا النمو مطّرداً وليس متذبذباً؛ مما يؤثر إيجاباً على متانة أصول البنك وسلامتها. ويجب التشديد أيضاً على أهمية العلاقة المتوازنة بين معدلات الربحية المصرفية ومستوى المخاطر المرتبطة بها؛ إذ ليس من المنطقي زيادة المخاطر المصرفية من دون أن تزيد الربحية المصرفية بشكل ملموس.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحليل الفروق في الأداء المصرفي والمخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ إنه لا توجد دراسة قد عُنيت بتحديد الفروقات المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون. ويكون ذلك من خلال عرض إطار نظري لمتغيرات الدراسة المتعلقة بقياس الربحية وقياس المخاطر المصرفية. وستركز هذه الدراسة على تعرّف مجموعة من المؤشرات المتعلقة بمستويات رؤوس أموال البنوك الخليجية، وحجم تلك البنوك، ومعدلات نموها عبر الزمن، والوصول إلى بعض النتائج التي تساعد أجهزة الرقابة المصرفية الخليجية على اتخاذ قراراتها الرقابية، فضلاً عن توفير معلومات مهمة تفيد الباحثين والدارسين، وما يؤمل أن تمثله هذه الدراسة من إضافة إلى المكتبة العربية في مجال البنوك.

الإطار النظري للدراسة

تعرّف أدبيات التمويل المخاطر على أنها احتمال وقوع الخسارة، أو بشكل عام مدى انحراف النتائج عما تم التخطيط له. ويشمل ذلك في أن يتعرض البنك لخسائر مالية، أو أن تتذبذب إيراداته بشكل يعرضه للخسارة؛ ومن ثم التأثير سلباً على ديمومة الاستمرار. وعادة ما تصنَّف المخاطر إلى مخاطر مالية

ومخاطر غير مالية. وتشمل المخاطر المالية المخاطر السوقية (احتمال خسائر نتيجة تقلبات الأسعار السوقية، وبخاصة أسعار الفائدة)، ومخاطر الائتمان (احتمال تخلف أو تعثر العملاء المقترضين عن سداد مديونياتهم في الأوقات المحددة)، ومخاطر السيولة (احتمال عدم قدرة البنك على سداد التزاماته المالية عند استحقاقها، مثلاً عند سحوبات الودائع المفاجئة). أما المخاطر غير المالية؛ فمن أهمها مخاطر التشغيل (احتمال وجود انحرافات مالية وغير مالية تتصل بالعمل اليومي للبنوك؛ مثلاً أخطاء الموظفين في أثناء العمل، أو اختلاس، أو رشوة الموظف، أو قصور في النظام الرقابي للبنك)، والمخاطر القانونية (احتمال تعرض البنك لعقوبات من السلطات الرقابية لفشله في الالتزام باللوائح الرقابية)، ومخاطر السمعة أو الشهرة (احتمال تكون انطباع سلبي تجاه البنك؛ مما يزعزع الثقة بالبنك ويحول العملاء للمنافسين).

ومما هو جدير بالذكر أن الممارسات المصرفية في الدول الغربية تقوم بموجبها البنوك بالتأمين على الودائع (إلى حد معين)؛ مما يقلل من هلع المودعين عند وقوع مشكلة مالية عند البنك؛ ومن ثمّ، فإن القسط التأميني يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحليل المخاطر المصرفية، وهذه الممارسة المصرفية لا توجد في البنوك الخليجية، التي تقف حكومات دولها جاهزة لسد هذه الفجوة والتدخل وتعويض المودعين عند حدوث مشكلة مالية لدى البنك.

وتقوم هذه الدراسة على استخدام مؤشرين للمخاطر الكلية للبنوك، المؤشر الأول للمخاطرة الكلية للبنك يسمى مؤشر الملاءة المالية (تشير إليه هذه الدراسة بمعدل المخاطرة 1)، وهو مؤشر كلي للمخاطر المصرفية، ويأخذ في الاعتبار مخاطر الخسارة بسبب النقص في رأسمال البنك وربحيته والتذبذب فيها؛ ومن ثم يأخذ الخسائر التشغيلية للبنك بالاعتبار؛ مما يقلل الاحتياطيات البنكية التي تكون سدّاً منيعاً ضد أي هزة خارجية مفاجئة. وقد استخدم في العديد من الدراسات (بعد أن تم تطويره) من قبل Hanan et al. (1988)؛ واستخدم في دراسة Eisenbeis (1991)، وفي دراسة Sinkey et al. (1993)،

وفي دراسة أحمد وآخرين (2004)، وفي دراسة .Blasko et al (2006)، وغيرها. أما المؤشر الثاني الكلي للمخاطرة (تشير إليه هذه الدراسة بمعدل المخاطرة 2)؛ فهو يأخذ في الاعتبار الأصول الخطرة للبنك، التي تتمثل في جميع الأصول الموزونة بالمخاطر (بحسب تعريف لجنة بازل) مطروحاً منها النقدية لدى البنك والحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي، ومطروحاً منها أيضاً الاستثمارات البنكية في السندات الحكومية قصيرة الأجل. وقد استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات، ومنها دراسة .Zhang et al (2008)، ودراسة .Delis et al (2010).

الدراسات التجريبية

لا شك في أن هناك كمّاً هائلاً من الدراسات التي تعنى بأداء البنوك التجارية الغربية والشرقية ومخاطرها، وكذلك البنوك العاملة بالدول العربية والإسلامية على حد سواء. إلا أن أدبيات المادة العلمية تخلو من الدراسات التجريبية التي تعنى بالفروقات في الأداء والمخاطر بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

وقد قام Alkhouri (2011) بدراسة أثر المخاطر المصرفية على أداء 43 بنكاً خليجياً، خلال الفترة 1998–2008. وقد بينت الدراسة، أن مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطرة رأس المال، تعتبر من المؤثرات الرئيسية على أداء البنك وحجمه.

أما Alhares وSaleem (2017)؛ فقد قاما بدراسة أثر قرارات بازل 3، على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الخليجية خلال الفترة من 2006 – 2015. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لتوصيات بازل 3 على الأداء الربحي للبنوك الإسلامية الخليجية، وأن أداء البنوك الخليجية يتأثر بحجم البنك بدرجة كبيرة.

وقام Olson وZoubi (2008) بمقارنة عدد من النسب المالية للبنوك التقليدية مع تلك التي للبنوك الإسلامية، العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد وجدت الدراسة أن كلاً من نسب الربحية، ونسب الكفاءة المصرفية، ونسب السيولة، تختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

وقارن Parashar et al. (2010) بين أداء ستة بنوك إسلامية وأداء ستة بنوك تقليدية، كلها من دول الخليج العربي، خلال الفترة 2006 – 2009. وتبين نتائج دارستهما أن البنوك الإسلامية قد عانت أكثر من البنوك التقليدية خلال تلك الفترة، من ناحية مخاطرة رأس مالها، إلا أنها كانت أكثر أداء من نظيرتها التقليدية.

أما Hasan وDridi (2010)؛ فقد قاما بدراسة أثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 على أداء مجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية، ونموها، وتصنيفها الائتماني، وذلك في عدد من الدول التي يوجد فيها بنوك إسلامية وبنوك تقليدية تعملان جنباً إلى جنب. وقد وجد الباحثان أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً، من ناحية أدائها، من البنوك التقليدية.

وقام Konishi et al. (2004) بدراسة المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية اليابانية خلال الفترة من 1990 – 1999 باستخدام أساليب "البيانات المجمعة". ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المخاطر المصرفية تميل إلى الانخفاض كلما ازداد حجم رأس مال البنك، الذي تحدد عادة حده الأدنى السلطات الرقابية، وكذلك الامتثال لمجموعة من التعاميم المرجعية من قبل هيئات دولية؛ مثل توصيات لجنة بازل المنبثقة عن بنك التسويات الدولي.

أما Zhang وآخرون (2008) فقد قاموا بتحليل العلاقة بين معدل كفاية رأس مال البنك، ومدى الإقبال على الأنشطة المصرفية المتصفة بالمخاطر العالية، وذلك لمجموعة من البنوك الصينية. ومن أهم نتائج الدراسة توثيق علاقة عكسية بين معدل كفاية رأس المال والميل للمخاطر المصرفية.

وقد قام Leonard وBiswas (1998) بدراسة وتحليل لتأثير التشدد في الهياكل الرقابية المصرفية على مجموعة من البنوك الأمريكية العاملة بولاية نيويورك. وقد وجد الباحثان علاقة عكسية بين مدى التشدد في الهياكل الرقابية المصرفية، ومدى زيادة المخاطر المصرفية؛ بمعنى، أنه كلما زاد التشدد في الرقابة المصرفية من قبل السلطات الرقابية، قلّ مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية.

أما Godlewski (2005)؛ فقد اختبر أثر كفاية رأس مال البنك على مدى تقبل مخاطر الائتمان المصرفية، وذلك لمجموعة من البنوك العاملة بالاقتصاديات الناشئة، ومن ثمّ أثبت وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان المصرفية ومعدل كفاية رأس المال.

كذلك، قام Kim وSantomero (1988) بفحص العلاقة بين معدل كفاية رأس المال ومخاطر الإفلاس المصرفية. ويوثق الباحثان علاقة ضعيفة بين معدل رأس مال البنك ومدى مخاطر الإفلاس. ويوافقهما في تلك النتيجة Laeven و Levine (2008)، اللذان يوثقان أيضاً ضعف معدل كفاية رأس المال على التأثير الإيجابي بكبح جماح البنوك التجارية بتقبل المزيد من المخاطر المصرفية.

وقام .Majumder et al (2018) أيضاً بدراسة أثر متطلبات رأس المال على المخاطر المصرفية والأداء المصرفي، وذلك لمجموعة من البنوك البنجلاديشية خلال الفترة من 2000 – 2015. وأثبتت الدراسة علاقة عكسية بين رأس مال البنك وحجم المخاطر المصرفية.

وقام الحمدوني وآخرون (2016) بتحليل مخاطر السيولة وسعر الفائدة للبنوك العراقية، وكيفية التحوط من تلك المخاطر المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك العراقية توجيهات البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال. أما عمران (2015)؛ فقد قام بمناقشة أثر مخاطرتي السيولة والائتمان على الأمان المصرفي. وتبين الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطرتي السيولة والأمان المصرفي، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان مع الأمان المصرفي.

وقام شاهين وآخرون (2011) بتحليل العلاقة بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر المصرفية، وذلك لعينة من البنوك الفلسطينية خلال الفترة من 1997 – 2008. وقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة عكسية بين الأمان المصرفي والمخاطر المصرفية.

وقامت شيخ السوق وآخرون (2017) بتحليل أثر معدل كفاية رأس المال على مخاطر كل من رأس المال، الائتمان، التشغيل، السيولة (دراسة حالة لمصرف بيبلوس بسوريا) خلال الفترة من 2009 – 2014. وتوثق الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر كل من رأس المال والسيولة والائتمان وبين معدل كفاية رأس المال، وعدم وجود علاقة بين مخاطر التشغيل ومعدل كفاية رأس المال.

أما المخلافي (2004)؛ فقام باختبار مدى تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي على مؤشرات المخاطرة المصرفية وعلى قيمة المصرف، وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف اليمنية خلال الفترة من 1998 – 2002. وقد وجدت الدراسة أن مؤشرات المخاطر المصرفية تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، وأن قيمة المصرف تتأثر تبعاً لذلك.

وقامت أبو كمال (2007) بدراسة إستراتيجيات وأنظمة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك الفلسطينية، وكذلك مدى استخدام البنوك الفلسطينية لتقنيات تحليل مخاطر الائتمان؛ لمواجهتها والتقليل منها من خلال التركيز على نظم رقابية داخلية تفرضها السلطات الرقابية، وذلك خلال الفترة من 2000 – 2005. وتشير نتائج الدراسة إلى قدرة البنوك الفلسطينية على التعامل بحكمة مع مخاطر الائتمان والسيطرة عليها من خلال نظم رقابية داخلية للبنوك العاملة بفلسطين، ومن خلال كفاية المخصصات المالية للحد من أية خسائر محتملة.

وقد قام خان وحبيب (2003) بتحليل المخاطر للبنوك الإسلامية في ظل العولمة وثورة تقنية المعلومات، ومدى انعكاسها على إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك إلقاء الضوء على مخاطر السوق والسيولة والائتمان والتشغيل. وقد خلصت الدراسة إلى وجود مخاطر فريدة تختص بها البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية؛ ومن ثم؛ فإن البنوك الإسلامية تحتاج إلى إدارة مخاطر فريدة من نوعها لتحسين أدائها في معالجة المخاطر المصرفية المختلفة، من خلال حزمة من التقارير الدورية، وإيجاد نظام تقييم داخلي ومراجعة داخلية مزدوجة.

فروض الدراسة

بناء على ما سبق من عرض لأدبيات المادة، فإنها تشير في مجملها، بشكل غير مباشر، إلى وجود اختلافات في الأداء وأنظمة المخاطر بين البنوك التجارية بشكل عام، ولكنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. ولذلك، تقوم الدراسة الحالية بمحاولة ملء الفجوة في أدبيات المادة؛ وذلك بفحص الفروض الصفرية الآتية (الفروض البديلة عكسها تماماً):

١- توجد فروقات بين أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- يوجد اختلاف في مستوى المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي.

٣- توجد علاقة بين معدلات الأداء ومعدلات المخاطر لدى كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

المنهج

تقوم طريقة الدراسة على توظيف عدد من النماذج الإحصائية، واستخدام متغيرات مالية؛ لتحقيق الغرض من الدراسة، وهو إجراء مقارنة في كل من معدل الأداء ومعدل المخاطرة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، العاملة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مصادر البيانات

تم استقاء جميع البيانات من وكالة بلومبيرغ المالية، المتخصصة بتجميع بيانات مالية سوقية ومحاسبية لكثير من الأسواق العالمية، والمؤسسات التجارية. وبسبب عدم اكتمال البيانات للبنوك الإسلامية (مقارنة بالبنوك التقليدية)، فقد تم تجميع بيانات خلال السنوات من 2012 – 2018، لجميع البنوك العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، التقليدية والإسلامية. كما أن جميع البيانات كانت بالدولار الأمريكي؛ وذلك لتوحيد عامل المقارنة والحساب. ومن ناحية تحليلية إحصائية، تعتبر البيانات المتحصلة بيانات كافية لتحقيق هدف الدراسة.

ويقدم جدول 1 عرضاً لطبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة. ويتبين من الملاحظة المبدئية أن حجم البنوك التقليدية يفوق حجم البنوك الإسلامية، وقد يرجع ذلك إلى حداثة نشأة البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية. فالبنوك الإسلامية الخليجية – مثلاً – تم تأسيس بعضها في حقبة الثمانينيات وأكثرها في حقبة الألفين، بينما البنوك التقليدية الخليجية تم تأسيس بعضها في الخمسينيات وأكثرها في حقبة السبعينيات. فمثلاً، بحسب الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الكويتي، فقد أسس البنك عام 1952، بينما أسس بيت التمويل الكويتي (أول بنك إسلامي خليجي) – بحسب موقعه الإلكتروني – عام 1979. لكننا نلاحظ أن وتيرة نمو البنوك التقليدية كانت نحو (8.5%) خلال الأعوام من 2012 – 2018، وهي أقل منها لدى البنوك الإسلامية التي كانت نحو (16%)، وقد يكون ذلك راجعاً إما إلى تحول عدد من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، وإما إلى زيادة الأنشطة الخارجية للبنوك الإسلامية بدرجة كبيرة. إلا أننا نلاحظ أيضاً وجود تذبذب كبير في معدل النمو لدى البنوك الإسلامية يصل إلى نحو (148%) مقارنة بمثيله لدى البنوك التقليدية الذي يبلغ نحو (10%) فقط؛ مما قد يوحي بوجود معدل مخاطر أكبر لدى البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها البنوك التقليدية.

جدول 1

ملخص لبيانات الدراسة للبنوك الخليجية خلال الفترة 2012 – 2018

	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	المشاهدات
		(البنوك التقليدية)		
حجم البنك	23.21	23.29	1.17	691
معدل النمو	%8.65	%7.75	%10.33	691
العائد لحق الملكية	%11.23	%12.69	%37.44	691
العائد على الأصول	%1.83	%1.79	%1.37	691
معدل المخاطرة 1	%6.22	%4.65	%5.30	691
معدل المخاطرة 2	%64.18	%65.82	%13.20	691
معامل بيتا	%87.36	%99.00	%47.01	235

تابع/ جدول 1

ملخص لبيانات الدراسة للبنوك الخليجية خلال الفترة 2012 – 2018

	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	المشاهدات
		(البنوك الإسلامية)		
حجم البنك	22.65	22.73	1.39	313
معدل النمو	%16.21	%4.98	%148.41	313
العائد لحق الملكية	%8.67	%9.13	%10.66	313
العائد على الأصول	%1.41	%1.27	%1.96	313
معدل المخاطرة 1	%8.57	%6.98	%6.84	313
معدل المخاطرة 2	%73.95	%75.14	%13.08	313
معامل بيتا	1.03	1	%75.44	141

ملاحظة. تعريف المتغيرات في الجداول اللاحقة.

ونلاحظ من ناحية مبدئية أيضاً أن معدل ربحية البنوك التقليدية (باستخدام كل من العائد على حق الملكية والعائد على الأصول) تفوق تلك لدى مثيلاتها في البنوك الإسلامية، وقد يرجع ذلك إلى زيادة حجم الحصة السوقية للبنوك التقليدية؛ بحكم نشأتها السابقة على البنوك التقليدية. إلا أننا نلاحظ أيضاً أن معدل تذبذب تلك الربحية لدى البنوك الإسلامية يعتبر أكبر من مثيله لدى البنوك التقليدية (العائد على الأصول)؛ مما قد ينبئ بوجود مخاطر مصرفية أعلى لدى البنوك الإسلامية. وتبين الأرقام المتعلقة بمؤشري المخاطر المصرفية الكلية (معدل المخاطرة 1 ومعدل المخاطرة 2) أن المخاطر المصرفية لدى البنوك الإسلامية أعلى من تلك لدى نظيرتها من البنوك التقليدية (8.5% مقابل 6.2% لمعدل المخاطرة 1 و74% مقابل 64% لمعدل المخاطرة 2)، وأن تذبذب تلك المخاطر متعادل تقريباً لدى النظامين البنكيين. ويلاحظ أن معدل المخاطرة 2 (74%) معادل تقريباً لما وجدته دراسة .Delis et al (2010) من أن معدل المخاطرة 2 يتأرجح حول 77% للبنوك الأوروبية خلال الفترة من 2001 – 2008. أضف إلى ذلك، أن معامل بيتا (مؤشر على المخاطرة السوقية) للبنوك الإسلامية

أعلى من معامل بيتا للبنوك التقليدية؛ مما يعني أن المستثمرين بسوق الأوراق المالية الخليجية يرون أن المخاطر المصرفية لدى البنوك الإسلامية أعلى من نظيرتها لدى البنوك التقليدية.

ويتبين من جدول 1 أن البنوك التقليدية أكبر حجماً من البنوك الإسلامية، وأن أداءها يزيد عن أداء نظيرتها البنوك الإسلامية، إلا أننا نلاحظ أن المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية أكبر من المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية.

النماذج الإحصائية المستخدمة

تستخدم هذه الدراسة أسلوبين إحصائيين رئيسيين للوصول إلى أهدافها. الأول يتمثل في حساب الفروقات الإحصائية للأداء والمخاطر بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وذلك خلال الفترة الزمنية 2012 – 2018. بمعنى آخر، سيتم إجراء المقارنة الإحصائية لقيم المتوسطات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي. وسيتم في هذا الشأن استخدام تحليل ANOVA لتحديد مستوى المعنوية للفرق بين المتوسطات؛ حيث سيتم النظر في الـ P-value of the ANOVA إذا ما كانت أقل 5% للتأكد من مستوى المعنوية المقبول.

أما الأسلوب الثاني؛ فيتمثل في استخدام طريقتين للانحدار المتعدد، الأولى هي الطريقة العامة للانحدار المتعدد (Ordinary Least Squares - OLS)، والثانية هي طريقة العزوم العامة (Generalized Methods of Moments - GMM)، وهذه تأخذ في الاعتبار بعض المحددات الإحصائية التي تفتقدها الطريقة العامة للانحدار المتعدد؛ إذ تحل طريقة العزوم المعممة عدة مشكلات إحصائية (قد) تعاني منها الطريقة العامة للانحدار المتعدد. الأولى هي مشكلة عدم التجانس المتمثلة في الارتباط المحتمل بين المتغيرات المستقلة وبواقي الانحدار المتعدد. أما المشكلة الثانية؛ فتتمثل في الارتباط المحتمل (حتى لو كان قليلاً) بين المتغيرات المستقلة، وهنا سيتم استخدام المتغيرات المستقلة "بالقيم السابقة" كمؤشرات بديلة عن المتغيرات المستقلة "بالقيم الحالية". المشكلة الثالثة تتمثل في أن طريقة العزوم العامة تأخذ في الاعتبار أية خلخلة مفاجئة تؤثر على مستوى ومعدل المتغير التابع (وكذلك المتغيرات المستقلة)؛ مما يجنبنا مشكلة الحصول على نتائج غير مبررة

إحصائياً؛ ومن ثم فإن استخدام هذه الطريقة يحسن من جودة النتائج الإحصائية التي يتم التوصل إليها (للتوضيح، انظر مثلاً (Arellano et al., 1991)).

وتستخدم الدراسة الحالية المتغيرات الموضحة في جدول 2.

جدول 2

المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	التوضيح
العائد على الأصول والعائد على حق الملكية	تستخدم مقياسين محاسبيين مناسبين للإشارة إلى ربحية البنك، وقد استخدما في العديد من الدراسات التجريبية، ويتم حساب العائد على الأصول بقسمة صافي ربح البنك على حجم الأصول، أما العائد على حق الملكية؛ فهو صافي الربح مقسوماً على حق الملكية. مع الإشارة إلى أن البنوك الخليجية لا تدفع أي نوع من أنواع الضرائب؛ ومن ثم فإن استخدام صافي الربح يعتبر مناسباً جداً، مقارنة بالربح التشغيلي قبل دفع الضرائب.
معدل المخاطرة 1	الانحراف المعياري للعائد على الأصول \ (العائد على الأصول + معدل حق الملكية). تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات التجريبية السابقة (مثلاً Iannotta et al.، (2007)، وLiu et al (2013)). وكلما قل ناتج هذا المؤشر، ازداد مستوى التوازن لدى البنك، وقلّت المخاطر المصرفية.
معدل المخاطرة 2	الأصول الخطرة \ مجموع الأصول؛ حيث تمثل الأصول الخطرة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر مطروحاً منها النقدية وشبه النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل. وقد استخدم هذا المتغير من خلال تعريف لجنة بازل للأصول الخطرة (Risk Weighed Assets)، الذي يستخدمه العديد من البنوك المركزية عند مراقبتها للبنوك المحلية.
حجم البنك	اللوغاريثم الطبيعي لأصول البنك.
معدل حق الملكية	حق الملكية على مجموع الأصول؛ ومن ثم حساب اللوغاريثم الطبيعي للناتج.
معدل الكاش	حجم النقد لدى البنك مضافاً إليه الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي، وشبه النقد أيضاً، كل ذلك مقسوماً على حجم الأصول.
معدل القروض	قسمة القروض على حجم الأصول.
نسبة الأصول الثابتة	قسمة حجم الأصول الثابتة على حجم الأصول للبنك.
معدل النمو الداخلي للبنك	قسمة الأرباح المحتجزة خلال السنة مقسوماً على حق الملكية في بداية السنة، وتعبر النسبة عن مدى قدرة البنك على النمو من خلال احتياطياته أو موارده الذاتية دون اللجوء إلى إصدار قروض خارجية أو زيادة رأس ماله أو إصدار ودائع جديدة.

وبناء على ما سبق، فإن النموذج الإحصائي سيكون على الشكل الآتي:

مخاطرة البنك (1 أو 2) = د {معدل كفاية رأس المال، حجم البنك، ربحية البنك، الأصول الخطرة للبنك، حجم قروض البنك، مؤشر الكفاءة التشغيلية للبنك، نسبة النقد للبنك، معدل نمو البنك}.

النتائج

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كل من الأداء ومستوى المخاطرة لنظامين بنكيين متناظرين: النظام التقليدي، والنظام الإسلامي، في دول مجلس التعاون الخليجي. ولأجل ذلك عمدت إلى دراسة الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال إيجاد الفروق الرئيسية بينهما.

ويبين جدول 3 أن البنوك التقليدية بدول مجلس التعاون تتفوق على نظيرتها الإسلامية فيما يتعلق بمستوى ربحيتها، ويتضح ذلك من خلال وجود فرق إحصائي ذي دلالة معنوية عالية (أقل من 1%) للعائد على الأصول لصالح البنوك التقليدية، وذلك خلال الفترة من 2012 – 2018؛ إذ بلغ معدل العائد على الأصول للبنوك التقليدية بدول مجلس التعاون الخليجي 1.83% مقابل 1.4% للبنوك الإسلامية (متوسط حجم الأصول للبنوك التقليدية نحو 21.5 مليار دولار أمريكي، ومتوسط صافي ربحها يساوي 371 مليون دولار أمريكي، مقابل 26.5 مليار دولار أمريكي للبنوك الإسلامية كحجم أصول ومتوسط صافي ربح بمقدار 322 مليون دولار أمريكي، وذلك للبنوك العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي). والجدير بالذكر أنه عند استخدام متغير العائد على حق الملكية للفترات نفسها، فإن النتائج لا تتغير (لم يتم إدراج ذلك في جدول 3 للاختصار فقط).

جدول 3

أداء ومخاطر البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي

	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	الفترة الزمنية	مستوى المعنوية للفرق (تحليل ANOVA)
العائد على الأصول	%1.83	%1.41	2018 - 2012	%0.002
	%1.31	%1.16	2018 - 2016	%19.23
معدل المخاطرة 1	%6.28	%8.53	2018 - 2012	%0.13
	%6.31	%10.08	2018 - 2016	%0.09
معدل المخاطرة 2	%63.86	%73.76	2018 - 2012	%0.08
	%65.08	%75.16	2018 - 2016	%0.11
معامل البيتا	%87.36	1.03	2018 - 2012	%0.21
	%89.68	%98.73	2018 - 2016	%41.01
اختلاف أداء 2007 عن أداء 2008 للبنوك التقليدية (انخفض)				%2.62
اختلاف أداء 2007 عن أداء 2008 للبنوك الإسلامية (انخفض)				%8.01
اختلاف مستوى مخاطر 2007 عن مستوى مخاطر 2008 للبنوك التقليدية				%49
اختلاف مستوى مخاطر 2007 عن مستوى مخاطر 2008 للبنوك الإسلامية				%34

تبين الأرقام في جدول 3 المتوسط الحسابي للمتغيرات؛ العائد على الأصول = صافي الدخل/ الأصول ؛ معدل المخاطرة 1 = الانحراف المعياري للعائد على الأصول/ (العائد على الأصول + معدل حق الملكية)؛ معدل المخاطرة 2 = الأصول الخطرة/ مجموع الأصول، وتمثل الأصول الخطرة جميع الأصول مطروحاً منها النقدية وشبه النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، وذلك بحسب تعريف لجنة بازل ؛ مستوى المعنوية يمثل احتمال كون الفرق بين قيم البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية يساوي صفراً (P-value)، وقد تم حسابه باستخدام تحليل ANOVA.

وهذه النتائج توافق نتائج دراسة Parashar et al. (2010)، التي وجدت أيضاً تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية؛ من حيث الأداء، وكذلك Olson وZoubi (2008)، التي تؤكد وجود فروقات بين ربحية النظامين البنكيين. ولكن من الملاحظ أن أداء البنوك التقليدية لم يتغير عن أداء البنوك الإسلامية خلال الفترة من 2016 – 2018 (مستوى المعنوية = 19.23%). ويبين الجدول

أيضاً أنه قد تم فحص أثر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على أداء كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ووجد أن أداء البنوك التقليدية قد انخفض بشكل معنوي كبير (مستوى معنوية = 2.62%)، على عكس البنوك الإسلامية التي لم يتأثر أداؤها (ممثلاً بالعائد على الأصول) خلال الأزمة العالمية (مستوى المعنوية = 8.01%).

أما بالنسبة لمستوى المخاطرة، فيبين جدول 3 أيضاً، أن المخاطرة المصرفية للبنوك الإسلامية (بمعياري مخاطرة 1، ومخاطرة 2) تفوق نظيرتها لدى البنوك التقليدية بمستوى معنوية كبير (أقل من 1%)، سواء كان ذلك خلال الفترة من 2012 – 2018 أم خلال الفترة من 2016 – 2018، وهذا يوافق النتائج التي أتى بها Alkhouri (2011)، كما أنه لم يكن هناك أي أثر للأزمة المالية العالمية على تغير مستوى المخاطر المصرفية للبنوك الخليجية التقليدية والإسلامية على حد سواء؛ باعتبار أن مستوى المعنوية للفرق بين مستوى المخاطر في 2007 عنه في 2008 يعتبر أكبر من 10% (بحسب ما تبين النتائج في جدول 3). وبالإضافة إلى مؤشري المخاطر المصرفية المتعارف عليهما، فقد استخدم معامل "البيتا" كمؤشر للمخاطر السوقية، وتبين النتائج أيضاً أن المخاطر السوقية للبنوك الإسلامية تفوق نظيرتها لدى البنوك التقليدية خلال الفترة من 2012 – 2018 بمستوى معنوية كبير (أقل من 1%)، مع عدم وجود فرق شاسع بين مستوى تلك المخاطر خلال الفترة من 2016 – 2018. وقد حسبت جميع مستويات المعنوية السابقة في جدول 3 باستخدام تحليل ANOVA (ملاحظة: تم تدعيم النتائج باستخدام تحليل ال Mean t-test، وكانت النتائج متعادلة؛ من حيث وجود فروق إحصائية من عدمه (مع اختلاف في القيم المتحصلة لمستويات المعنوية الإحصائية)، ولم تدرج تلك النتائج بجدول 3 للاختصار فقط.

وتكشف معدلات المتغيرات عن مفارقة كبيرة، يجب على كل من البنوك الإسلامية، وملاكها من المستثمرين، والأجهزة الرقابية المصرفية بدول الخليج العربي الانتباه لها، وهي أن البنوك التقليدية تتفوق على البنوك الإسلامية من

ناحية الأداء، سواء باستخدام معيار العائد على الأصول أو معيار العائد على حق الملكة، إلا أن المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية أقل بكثير (بمستوى معنوية عال) منها لدى البنوك الإسلامية، وهذا على العكس تماماً مما يروّج له كثير من المتابعين والمهتمين، من أن مخاطر التشغيل لدى البنوك الإسلامية أقل منها لدى البنوك التقليدية. حتى إن المستثمرين (بحسب معيار معامل البيتا) في الأوراق المالية ينظـــرون إلـــى الاستثمار في أسـهم البنوك الإسـلاميـــة على أنهـا أكثر مخاطرة من الاستثمار في أسهـــم البنوك التقليديـــة (خلال الفتـــرة من 2012 – 2018).

ويستخلص من جدول 3 أيضاً أن النتائج توضح بشكل مباشر قبول الفرضين الصفريين، الأول (الذي يفيد بوجود فروق في أداء النظامين البنكيين)، والثاني (الذي يفيد بوجود فروقات في مستوى مخاطر كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بدول مجلس التعاون الخليجي).

محددات مستوى المخاطر

بالإضافة إلى تحليل الفروق الإحصائية بين أداء البنوك التقليدية وأداء البنوك الإسلامية، تقوم هذه الدراسة أيضاً ببحث محددات مستوى المخاطر المصرفية للبنوك العاملة بدول مجلس التعـــاون الخليجي خلال الفتـــرة من 2012 – 2018. ويبين جدول 4 النتائج الإحصائية لهذا التحليل، وذلك بالنسبة للبنوك التقليدية.

ويعتبر معدل كفاية رأس المال من أهم النسب المالية للبنوك؛ باعتبار أن زيادتها تمثل ضماناً مالياً للبنك ضد المخاطر المصرفية، وكلما زاد رأس مال البنك واحتياطياته التشغيلية وأرباحه المتراكمة، زاد إقبال البنك على تنويع المخاطر المصرفية من خلال أنشطته المصرفية والاستثمارية؛ باعتبار أن قدرته على إدارة المخاطر المصرفية تكون أكبر وأقوى من البنوك الأقل حجماً من ناحية رأس المال. ويتضح من النتائج في الجدول أن معدل كفاية رأس المال يعتبر ذا علاقة سلبية مع المخاطرة المصرفية للبنك؛ أي أنه كلما زاد معدل كفاية

رأس المال، قلت المخاطرة المصرفية للبنوك التقليدية، وهذه عكس النتيجة التي توصل إليها Kim وSantomero (1988) وشيخ السوق وآخرون (2017)، ولكنها توافق نتائج دراسة Godlewski (2005) ودراسة Zhang وآخرين (2008). وهذه النسبة أصلاً تمثل مؤشراً مهماً لملاءة البنوك وقدرتها وكفاءتها في مواجهة المخاطر المصرفية. ولكن يتبين من الجدول أن العلاقة ليست ذات معنوية إحصائية عند اعتبار طريقة العزوم العامة. ومن ناحية أخرى، يتضح من النتائج في الجدول أن ربحية البنك التقليدي الخليجي ليست مؤثرة على مستوى المخاطر المصرفية، ويبدو ذلك من خلال انحسار مستوى المعنوية إلى أعلى من 5%، باستثناء الحالة عند اعتماد طريقة المربعات الصغرى، التي تبين أن ربحية البنك التقليدي (العائد لحق الملكية) يؤثر إيجابياً على المخاطر المصرفية. وبذلك، فإن هذه النتيجة تمثل قبولاً جزئياً للفرض الثالث، الذي يفيد بوجود علاقة بين معدلات الأداء ومعدلات المخاطر للبنوك التقليدية. أما بالنسبة إلى حجم البنك؛ فتبين النتائج أنه كلما ازداد حجم البنك التقليدي، قلّت المخاطر المصرفية، وهذا راجع إلى إمكانيات البنك المالية التي ترتفع وتزيد كلما زاد حجم البنك.

جدول 4

محددات مستوى المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية الخليجية 2012 – 2018

المتغير المستقل	المربعات الصغرى (OLS)		العزوم العامة (GMM)	
	مخاطرة 1	مخاطرة 2	مخاطرة 1	مخاطرة 2
الجزء الثابت	0.3694	-0.0068	0.2527	0.2409
	(0.0001)	(0.8218)	(0.0001)	(0.052)
كفاية رأس المال	-0.2456	0.1227	-0.0084	-0.2765
	(0.0001)	(0.0001)	(0.903)	(0.202)
العائد لحق الملكية	0.0545	0.0006	-0.2341	0.0692
	(0.0001)	(0.7503)	(0.512)	(0.864)
حجم البنك	-0.0104	0.0018	-0.0080	-0.0028
	(0.0001)	(0.0764)	(0.0001)	(0.373)

تابع/ جدول 4

محددات مستوى المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية الخليجية 2012 – 2018

المتغير المستقل	المربعات الصغرى (OLS)		العزوم العامة (GMM)	
	مخاطرة 1	مخاطرة 2	مخاطرة 1	مخاطرة 2
معدل النقد	-0.0540	0.0313	0.3298	-0.7513
	(0.053)	(0.1581)	(0.0001)	(0.031)
معدل القروض	-0.0342	0.9614	-0.0368	0.9993
	(0.004)	(0.0001)	(0.152)	(0.0001)
الكفاءة التشغيلية	0.3851	1.0442	2.6616	-3.3294
	(0.102)	(0.0001)	(0.0001)	(0.069)
معدل النمو	-0.1623	-0.0227	-0.2526	0.3514
	(0.0001)	(0.029)	(0.402)	(0.082)
معامل التحديد	0.19	0.95	0	0
المشاهدات	739	739	739	739

معدل المخاطرة 1 = الانحراف المعياري للعائد على الأصول مقسوماً على (العائد على الأصول + معدل حق الملكية)؛ معدل المخاطرة 2 = الأصول الخطرة مقسوماً على مجموع الأصول، وتمثل الأصول الخطرة جميع الأصول مطروحاً منها النقدية وشبه النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، وذلك بحسب تعريف لجنة بازل ؛ كفاية رأس المال = حق الملكية مقسوماً على الأصول ؛ العائد على حق الملكية = صافي الدخل مقسوماً على حق الملكية ؛ حجم البنك = اللوغارثم الطبيعي لأصول البنك؛ معدل النقد = النقد والحسابات الجارية للبنك مقسوماً على أصول البنك؛ معدل القروض = حجم القروض (الائتمان) مقسوماً على أصول البنك؛ الكفاءة التشغيلية = الأصول الثابتة مقسوماً على أصول البنك، معدل النمو = الأرباح المحتجزة خلال السنة مقسوماً على حق الملكية في بداية السنة؛ يمثل ما بين القوسين مستوى المعنوية (P-value) وهو يمثل احتمال أن تكون القيمة تساوي صفراً ؛ تم استخدام القيم السابقة للمتغيرات كمؤشرات دالة في طريقة العزوم المعممة (GMM).

ويعتبر معدل النقد مقياساً على قدرة البنك على القيام بمواجهة مدفوعاته الآنية بشكل مستمر؛ إذ إن زيادتها تعتبر في صالح البنك؛ لأنها تقلل من مخاطره المصرفية بشكل مستمر (زيادتها هدف رئيسي للمشرعين ومراقبي البنوك). وتبين نتائج التحليل في جدول 4 أن ارتفاع معدل النقد يقلل من

مستوى المخاطر المصرفية؛ باعتبار أن زيادة النقد تمثل مصدراً مناسباً للبنك في توفير السحوبات المالية للعملاء عند طلبها.

ويعتبر معدل القروض المصرفية ذا أهمية كبيرة؛ باعتبار أن زيادتها تعتبر مؤثراً رئيسياً على مدى كمية المخاطر المصرفية للبنوك. ويعكف المشرعون دائماً على ربطها برأس مال البنك من خلال التفصيل بمكونات القروض وربط أنواع القروض بحجم رأس مال البنوك والاحتياطيات الواجب على البنك بناؤها لمواجهة المخاطر المصرفية. وتبين نتائج التحليل أنه من العوامل التي تزيد من المخاطر المصرفية، وهذا مما يوافق توصيات لجنة بازل التي تقضي بزيادة الاحتياطيات البنكية عند زيادة مستوى القروض المصرفية، التي عادة تزيد معها مخاوف عدم استرداد أموال البنك من العملاء.

وتعتبر نسبه الأصول الثابتة مؤشراً على الكفاءة التشغيلية للبنك؛ باعتبار أن تقليلها يعتبر هدفاً رئيسياً للبنك، لزيادة كفاءة البنك في تشغيل الأصول. بمعنى آخر، يجب على البنك تقليل كمية الأصول الثابتة والاحتفاظ فقط بما يمكنه من القيام بنشاطاته التشغيلية المدرة للربح بأكفأ صورة ممكنة. وتبين نتائج التحليل أن مؤشر الكفاءة التشغيلية للبنك التقليدي الخليجي ذو علاقة إيجابية بمستوى المخاطر المصرفية؛ باعتبار أن زيادة الأصول الثابتة تمثل انخفاضاً للكفاءة التشغيلية للبنك؛ ومن ثم تعزيزاً للمخاطرة المصرفية بعدم التشغيل الكفء لأموال البنك.

وتبين النتائج في جدول 4 أيضاً أن زيادة معدل النمو للبنك التقليدي الخليجي يمثل تخفيضاً لمستوى المخاطر المصرفية، على الرغم من تأرجح النتائج الإحصائية التي تدعم هذا الرأي.

وبصفة عامة، تبين النتائج التي يتضمنها جدول 4 أن المحددات الرئيسية للمخاطر المصرفية للبنوك التقليدية الخليجية تتمثل في ربحية البنك وحجمه وما يمتلكه من احتياطيات نقدية ومستوى نمو البنك خلال الزمن.

وبالنسبة لمحددات المخاطر للبنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، يبين جدول 5 نتائج التحليل الإحصائي بهذا الشأن. ويتضح أن معدل

كفاية رأس المال يتناسب عكسياً مع مستوى المخاطر المصرفية؛ باعتبار أن زيادة حق الملكية بشكل عام يعني زيادة الاحتياطيات المصرفية التي يمكن استخدامها لتغطية أية خسائر مستقبلية محتملة. وتوافق هذه النتيجة حالة البنوك التقليدية، وبعض الدراسات السابقة أيضاً؛ مثل نتائج دراسة Godlewski (2005) و.Zhang et al (2008). كذلك الحال بالنسبة لمستوى ربحية البنك، التي كلما زادت، قل مستوى المخاطر المصرفية؛ فمثلاً، تبين طريقة المربعات الصغرى أنه كلما زادت ربحية البنك ممثلة بالعائد لحق الملكية بنسبة 1%، فإن مستوى المخاطر المصرفية (مخاطر 1) ستقل بنسبة 29% (32% بطريقة العزوم العامة). وهذه النتيجة تختلف عن تلك المتعلقة بالبنوك التقليدية. وبذلك، فإن هذه النتيجة تمثل قبولاً كلياً للفرض الثالث، الذي يفيد بوجود علاقة بين معدلات الأداء ومعدلات المخاطر للبنوك الإسلامية فقط. إلا أننا نجد أن حجم البنك الإسلامي لا يعد من المؤثرات الرئيسية على مستوى المخاطر المصرفية، على عكس النتيجة بجدول 4؛ حيث إن حجم البنوك التقليدية يعتبر مؤثراً (بمعنوية عالية) على مستوى المخاطر المصرفية. وبالنسبة إلى معدل النقدية، نجد أنه يرتبط ارتباطاً عكسياً مع مستوى المخاطر المصرفية (توافق النتيجة في جدول 4)؛ باعتبار أن مستوى النقد المتوافر لدى البنك وكذلك حساباته الجارية مع البنوك الأخرى ومع البنك المركزي، تمثل عاملاً للأمان المصرفي ضد أية احتمالات سلبية تتعلق بمستوى الخسارة المستقبلية. وكذلك تبين النتائج في جدول 5 أن محفظة القروض لدى البنوك الإسلامية (وكذلك الحال بالنسبة للبنوك التقليدية) تعتبر عاملاً إيجابياً في دالة المخاطر المصرفية؛ فكلما زادت القروض الممنوحة، زادت المخاطر المصرفية. وبالنسبة للكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية، نجد أنها ترتبط ارتباطاً عكسياً مع مستوى المخاطر المصرفية (على عكس الحال مع البنوك التقليدية)؛ باعتبار أن النشاط المصرفي للبنك الإسلامي يختلف عن مثيله لدى البنك التقليدي. فالبنوك الإسلامية الخليجية تزيد نسبة أصولها الثابتة عن تلك التي لدى نظيرتها التقليدية (متوسط نسبة الأصول الثابتة لدى البنوك التقليدية يساوي 0.9% بينما هو يساوي 1.3%

لدى البنوك الإسلامية)؛ باعتبار أن نشاطها الاستثماري والتمويلي يتطلب وجود ضمانات عينية أكثر من تلك التي يتطلبها النشاط الاستثماري للبنوك التقليدية. وتبين النتائج في جدول 5 أن معدل النمو للبنوك الإسلامية (على عكس الحال لدى البنوك التقليدية) يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع مستوى المخاطر المصرفية (مخاطر 1 وبحسب طريقة المربعات الصغرى)، ويبدو أن سبب ذلك يرجع إلى أن معدل نمو البنوك الإسلامية أكبر بكثير من مثيله لدى البنوك التقليدية (انظر جدول 1)؛ مما يضفي نوعاً من المخاطر في حال لو انعكس معدل النمو وأصبح بالسالب. ومما يؤكد هذا الرأي أن الانحراف المعياري لمعدل النمو للبنوك الإسلامية أكبر بكثير من مثيله لدى البنوك التقليدية (10% لدى البنوك التقليدية و148% لدى البنوك الإسلامية).

جدول 5

محددات مستوى المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية الخليجية 2012 – 2018

المتغير المستقل	المربعات الصغرى (OLS)		العزوم العامة (GMM)	
	مخاطرة 1	مخاطرة 2	مخاطرة 1	مخاطرة 2
الجزء الثابت	0.2853	0.1231	0.2795	-0.1848
	(0.0001)	(0.1477)	(0.005)	(0.19)
كفاية رأس المال	-0.1763	-0.0720	-0.2159	0.2414
	(0.0001)	(0.2994)	(0.0001)	(0.026)
العائد لحق الملكية	-0.2928	0.0122	-0.3205	0.1121
	(0.0001)	(0.4586)	(0.0001)	(0.391)
حجم البنك	-0.0039	-0.0008	-0.0030	0.0195
	(0.212)	(0.8368)	(0.43)	(0.012)
معدل النقد	-0.0985	-0.0611	-0.1862	-0.2413
	(0.005)	(0.0263)	(0.0001)	(0.028)
معدل القروض	-0.0444	0.9081	-0.0332	0.5992
	(0.175)	(0.0001)	(0.523)	(0.001)

تابع/ جدول 5

محددات مستوى المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية الخليجية 2012 – 2018

المتغير المستقل	المربعات الصغرى (OLS)		العزوم العامة (GMM)	
	مخاطرة 1	مخاطرة 2	مخاطرة 1	مخاطرة 2
الكفاءة التشغيلية	-1.0109	1.1358	-1.2861	1.5100
	(0.0001)	(0.0001)	(0.0001)	(0.005)
معدل النمو	0.0038	0.0002	0.0171	0.1035
	(0.0001)	(0.8152)	(0.491)	(0.359)
معامل التحديد	0.35	0.95	0	0
المشاهدات	313	313	311	311

معدل المخاطرة 1 = الانحراف المعياري للعائد على الأصول مقسوماً على (العائد على الأصول + معدل حق الملكية)؛ معدل المخاطرة 2 = الأصول الخطرة مقسوماً على مجموع الأصول، وتمثل الأصول الخطرة جميع الأصول مطروحاً منها النقدية وشبه النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، وذلك بحسب تعريف لجنة بازل ؛ كفاية رأس المال = حق الملكية مقسوماً على الأصول ؛ العائد على حق الملكية = صافي الدخل مقسوماً على حق الملكية ؛ حجم البنك = اللوغارثم الطبيعي لأصول البنك ؛ معدل النقد = النقد والحسابات الجارية للبنك مقسوماً على أصول البنك ؛ معدل القروض = حجم القروض (الائتمان) مقسوماً على أصول البنك ؛ الكفاءة التشغيلية = الأصول الثابتة مقسوماً على أصول البنك، معدل النمو = الأرباح المحتجزة خلال السنه مقسوماً على حق الملكية في بداية السنة؛ يمثل ما بين القوسين مستوى المعنوية (P-value) وهو يمثل احتمال أن تكون القيمة تساوي صفراً؛ تم استخدام القيم السابقة للمتغيرات كمؤشرات دالة في طريقة العزوم المعممة (GMM).

وبناءً على ما سبق؛ فإن النتائج في جدول 5 توضح أن محددات مستوى المخاطر المصرفية تختلف عن مثيلتها لدى البنوك التقليدية، وكذلك حجم التأثير على مستوى المخاطر يختلف أيضاً بين النظامين البنكيين.

أثر حجم البنك

ومن ناحية أخرى، من الملاحظ أن متغير حجم البنك في جدول 4 ليس له تأثير على المخاطر المصرفية (معدل المخاطرة 2)، بالنسبة لطريقة العزوم العامة، وكذلك الحال في جدول 5، بالنسبة لطريقتي المربعات الصغرى والعزوم العامة؛ إذ إن البنوك الكبيرة عادة لديها قدرات أكبر لتنويع المخاطرة وزيادة

الأداء من خلال زيادة أرباحها من الفوائد المكتسبة لوصولها الأكفأ للزبائن المليئين مالياً (Iannotta et al., 2007)، كما أن لديها قدرة أكبر على تقليل التكاليف الثابتة لزيادة كفاءتها التشغيلية. وبسبب الحجم الأكبر، تستفيد البنوك الكبيرة من الدعم المقدم من الدولة (بشكل ضمني) إذا حدث ما لا يحمد عقباه؛ ومن ثم، تجنح إلى أن تكون مخاطرها المصرفية أكبر من غيرها (Zhang et al., 2008). وعليه؛ فقد تم تقسيم كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية إلى ثلاث شرائح تبعاً لحجم البنك (اللوغاريثم الطبيعي لأصول البنك). بمعنى آخر، قسمت البنوك إلى حجم صغير، وحجم متوسط، وحجم كبير، بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (كما في جدول 1)؛ فيكون البنك متوسط الحجم إذا كان حجمه ما بين المتوسط الحسابي زائداً أو ناقصاً قيمة الانحراف المعياري، وما كان أعلى من ذلك يعتبر كبير الحجم، وما كان أقل من ذلك يعتبر صغير الحجم (للتفصيل في طريقة هذا التحديد، انظر Randal et al., 1988). ومن ثم تمت إعادة إجراء الانحدار الخطي بالمتغيرات نفسها في جدولي 4 و 5، وكانت النتائج بالنسبة للحجم على نحو ما يظهر في جدول 6، مع ملاحظة أن التحليل كان لمعدل المخاطرة 2 فقط، وأن التأثير السابق للمتغيرات الأخرى (غير حجم البنك) كان متشابهاً؛ ومن ثم لم تضمن جميع النتائج في جدول 6 للاختصار فقط. ويتبين من جدول 6 أن النتائج قد أصبحت أكثر وضوحاً عند تقسيم البنوك إلى ثلاثة أحجام؛ فنجد أن حجم البنوك الصغيرة والبنوك الكبيرة أصبح أكثر تأثيراً (من ناحية كم التأثير وكذلك مستوى المعنوية الإحصائية) على المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية (وكذلك البنوك الإسلامية، باعتبار طريقة المربعات الصغرى ولكن ليس بطريقة العزوم العامة). أما البنوك المتوسطة؛ فنجد أن حجمها غير مؤثر على الإطلاق على المخاطر المصرفية، سواء بالنسبة للبنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية. وهذه النتائج تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تم التوصل اليها في جدولي 4 و 5.

وتدعم هذه النتائج أيضاً قبول الفرض الثاني، الذي يفيد بوجود اختلاف بين مستوى المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية ومستواها لدى البنوك الإسلامية، بدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول 6

أثر حجم البنك على مستوى المخاطر المصرفية 2 للبنوك الخليجية 2012 – 2018

	البنوك التقليدية		البنوك الإسلامية	
	المربعات الصغرى	العزوم العامة	المربعات الصغرى	العزوم العامة
	مخاطرة 2	مخاطرة 2	مخاطرة 2	مخاطرة 2
بنك صغير	0.011	0.017	0.000	0.012
	(0.035)	(0.005)	(0.0056)	(0.6514)
بنك متوسط	0.000	0.000	-0.004	0.002
	(0.686)	(0.561)	(0.1606)	(0.0535)
بنك كبير	0.014	0.014	0.065	-0.028
	(0.004)	(0.009)	(0.1031)	(0.1629)
معامل التحديد	0.96	0.96	0.95	0.14
المشاهدات	691	691	313	311

- معدل المخاطرة 2 = الأصول الخطرة مقسوماً على مجموع الأصول، وتمثل الأصول الخطرة جميع الأصول مطروحاً منها النقدية وشبه النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، وذلك بحسب تعريف لجنة بازل.
- بنك صغير
  - = حجم البنك إذا كان الحجم < (المتوسط الحسابي مطروحاً منه قيمة الانحراف المعياري).
  - = (المتوسط الحسابي مطروحاً منه قيمة الانحراف المعياري)، إذا كان الحجم >= (المتوسط الحسابي مطروحاً منه قيمة الانحراف المعياري).
- بنك متوسط
  - = صفراً إذا كان الحجم < (المتوسط الحسابي مطروحاً منه قيمة الانحراف المعياري).
  - = الحجم – (المتوسط الحسابي مطروحاً منه قيمة الانحراف المعياري)، إذا كان (المتوسط الحسابي مطروحاً منه قيمة الانحراف المعياري) =< الحجم =< (المتوسط الحسابي مضافاً إليه قيمة الانحراف المعياري)
  - = المتوسط الحسابي إذا كان الحجم >= (المتوسط الحسابي مضافاً إليه قيمة الانحراف المعياري).
- بنك كبير
  - = صفر إذا كان الحجم < (المتوسط الحسابي مضافاً إليه قيمة الانحراف المعياري)
  - = الحجم مطروحاً منه (المتوسط الحسابي مضافاً إليه قيمة الانحراف المعياري) إذا كان الحجم >= (المتوسط الحسابي مضافاً إليه قيمة الانحراف المعياري).

الخلاصة

قامت هذه الدراسة بتحليل أداء ومخاطر كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي، وبينت النتائج أن البنوك التقليدية تتفوق على نظيرتها الإسلامية من حيث الأداء الربحي المصرفي. كما بينت من التحليل أن المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية تزيد عن تلك التي لدى نظيرتها البنوك التقليدية الخليجية بمستوى معنوية عالٍ. وقد يكون التذبذب العالي بنمو البنوك الإسلامية عاملاً مؤثراً في زيادة مستوى المخاطر المصرفية لدى البنوك الإسلامية، ناهيك عن طبيعة أنشطتها التمويلية والاستثمارية.

وتبين النتائج أيضاً أن الأزمة المالية العالمية عام 2008 قد أثرت بشكل كبير على أداء البنوك التقليدية، الذي انخفض بشكل ملحوظ، على عكس البنوك الإسلامية التي لم يتأثر أداؤها بسبب تلك الأزمة. والملاحظ أيضاً أن مستوى المخاطر المصرفية لدى كل من النظامين البنكيين لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية؛ إذ لم تبين نتائج التحليل الإحصائي أية فروق بمستوى معنوية مقبول.

وبالإضافة إلى ذلك، بينت النتائج أيضاً أن من أهم محددات المخاطر المصرفية للبنوك التقليدية (بمستوى معنوية عال) معدل كفاية رأس المال، وحجم البنك، ونسبة النقدية، وحجم القروض المصرفية، والكفاءة التشغيلية للبنك، ومعدل النمو، وأن مستوى الربحية له تأثير طفيف جداً. ويختلف مدى تأثير تلك العوامل بحسب طريقة حساب المخاطر المصرفية، وأحياناً بحسب الطريقة الإحصائية المستخدمة. أما البنوك الإسلامية الخليجية؛ فإن من أهم العوامل المؤثرة على مستوى مخاطرها المصرفية، معدل كفاية رأس المال، ومستوى الربحية، ومعدل النقدية، وحجم القروض المصرفية، والكفاءة التشغيلية للبنك، ولكن تبين أن كلاً من حجم البنك، ومعدل نمو البنك لا يعتبر من العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية الخليجية خلال السنوات من 2012 – 2018.

مقترحات وتوصيات

لعل من المهم الإشارة إلى أنه من أهم محددات هذه الدراسة المدى الذي توافرت المعلومات عنه من متغيرات الدراسة؛ باعتبار أن بعض البيانات المالية للبنوك الإسلامية في الفترات الزمنية السابقة عن 2012 (التي كان من الممكن استخدامها لحساب بعض المتغيرات المهمة، ومن ثم استخدامها في التحليل) لم تتوافر لدى وكالة بلومبيرج، بسبب مدى الإفصاح المحاسبي المطلوب، وتبعاً للممارسات المحاسبية في هذا الشأن في ذلك الوقت؛ وعلى ذلك، فإن هذه الدراسة توصي القائمين على البنوك الإسلامية والتقليدية بالتوسع في نشر البيانات المحاسبية بشكل أكثر تفصيلاً؛ مما يمكن الباحثين، والقائمين على تلك البنوك أيضاً، من القيام بتحليل أكثر فائدة للقائمين على تلك البنوك، وكذلك لمساهمي تلك المؤسسات المصرفية العملاقة، ولمشرعي القوانين والمراقبين المصرفيين، في دول مجلس التعاون الخليجي.

المراجع

أبو كمال، ميرفت. (2007). *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان من المصارف الفلسطينية وفقاً لمعيار بازل II* [رسالة ماجستير]. الجامعة الإسلامية.

البنك الوطني الكويتي. (د. ت). www.nbk.com/Kuwait

بيت التمويل الكويتي. (د. ت). www.kfh.com

الحمدوني، الياس، ووعدالله، غازي. (2016). اختبار العلاقة بين مخاطرة السيولة وسعر الفائدة ومعدل كفاية رأس المال: دراسة تطبيقية على البنوك العراقية الخاصة. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية لجامعة كركوك، 6*(2)، 121 – 144.

خان، طارق الله، وأحمد، حبيب. (2003). *إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

شاهين، علي، وصباح، بهية. (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي للنظام البنكي الفلسطيني، *مجلة جامعة الأقصى، 15*(1)، 1 – 29.

شيخ السوق، ريما، وخلف، أسمهان، ومعلا، سلمان. (2017). أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا: دراسة حالة. *مجلة جامعة البعث، 39*(27)، 157 – 183.

عمران، عبدالواحد. (2015). أثر إدارة المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي: دراسة حالة البنك التجاري الوطني خلال الفترة 2004 – 2010. *مجلة الأقصى*، (30)، 1 – 17.

المخلافي، عبدالعزيز محمد. (2004). تحلل كفاة رأس المال المصرفي وفق المعار الدولة: دراسة حالة المصارف المنة [رسالة دكتوراه غير منشورة].

Abu Kamal, M. (2007). *The New Management of Credit Risks of Palestinian Banks According to Basel II* (in Arabic) [Unpublished Master Thesis]. The Islamic University.

Ahmad, N., & Ariff, M. (2004b). Key Risk Determinants of Listed Deposit-Taking Institutions in Malaysia. *Malaysian Management Journal, 8*(1), 69 - 81.

Alhares, O., & Saleem, K. (2017). Islamic Banks Financial Performance and Implications of Basel III Standards in the GCC: An Empirical Analysis. *Review of Economics and Finance, 7*(2), 80 - 97.

Alhamdoni, E., & Wadallah, G. (2016). Testing the Relationship between Liquidity Risk, Interest Rate, and Capital Adequacy: Empirical Study of Iraqi Banks (in Arabic). *Journal of Economic and Administrative Sciences, 6*(2), 121 - 144.

Alkhouri, R. (2011). Assessing the Risk and Performance of the GCC Banking Sector''. *International Research Journal of Finance & Economics, 65*(2), 72 - 81.

Almekklafi, A. (2004). *Capital Adequacy Analysis According to International Standards: The Case of Yamani Banks* (in Arabic) [Unpublished Doctoral Dissertation].

Amran, A. (2015). The Effect of Banking Risk on Banking Safety: The Case of National Commercial Bank during 2004 - 2010 (in Arabic). *Alaqsa Journal, 30*, 1 - 17.

Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo evidence and an Application to Employment Equations. *The Review of Economics Studies, 58*(1), 277 - 297. https://doi.org/10.2307/2297968

Blasko, M., & Sinkey Jr, J.F. (2006). Bank asset structure, Real Estate Lending, and Risk Taking. *Quarterly Review of Economics and Finance, 46*(3), 53 - 81.

Delis, D., & Kouretas, G. (2010). *Interest Rates and Bank Risk Taking*. P.20132. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20132/ MPRA.

Eisenbeis, R.A., & Kwast, M. (1991). Are Real Estate Depositories Viable? Evidence from Commercial Banks. *Journal of Financial Services Research, 5*(1), 5 - 24. https://doi.org/10.1007/BF00127081

Hasan, M., & Dridi, J. (2010). The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study. *IMF Working Paper, WP/10/201*.

Hannan, T.H., & Hanweck, G. (1988). Bank Insolvency Risk and the Market for Large Certificates of Deposit. *Journal of Money, Credit and Banking, 20*(2), 203 - 211. http://dx.doi.org/10.2307/1992111

Iannotta, G., Nocera, G., & Sironi, A. (2007). Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry. *Journal of Banking and Finance, 31*(7), 2127 - 2149. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2006.07.013

Godlewski, C. (2005). Bank Capital and Credit Risk Taking in Emerging Market Economies. *Journal of Banking Regulation, 6*(2), 128-145. https://doi.org/10.1057/palgrave.jbr.2340187

Khan, T., & Habib, A., (2003). *Risk Management: Analysis of Issues of Islamic Banking* (in Arabic). Islamic Development Bank, Islamic Institute for Research and Training.

Kim, D., & Santomero, A. (1988). *Risk in Banking and Capital Regulation*. *The Journal of Finance, 43*(5), 1219-1233. https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.1988.tb03966.x

Konishi, M., & Yasuda, Y. (2004). Factors Affecting Bank Risk Taking: Evidence from Japan. *Journal of Banking & Finance, 28*(1), 215-232. https://doi.org/10.1016/S0378-4266(02)00405-3

Laeven, L., & Levine, R. (2008). Bank Governance, Regulation, and Bank Risk Raking. *Journal of Financial Economics, 39*(3), 259 - 275. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2008.09.003

Leonard, P., & Biswas, R. (1998). The Impact of Regulatory Changes on the Risk-

Taking Behavior of State Chartered Savings Banks. *Journal of Financial Services Research, 13*(1), 37 - 69. https://doi.org/10.1023/A:1007954410976

Liu, H., & Wilson, J. (2013). Competition and risk in Japanese Banking". *The European Journal of Finance, 19*(1), 1-18. https://doi.org/10.1080/1351847X.2011.633614

Majumder, Md., & Xiaojing, Lx. (2018). Bank risk and performance in an emerging market setting: the case of Bangladesh. *Journal of Economics, Finance, and Administrative Sciences, 23*(46)*, 199-229*.

Merton, R. (1977). An Analytical Derivation of Deposit Insurance and Loan guarantees: An Application of Modern Option Pricing Theory. *Journal of Banking and Finance, 1*(2), 3 - 11. https://doi.org/10.1016/0378-4266(77)90015-2

Olson, D., & Zoubi, T. (2008). Using Accounting Ratios to Distinguish Between Islamic and Conventional Banks in the GCC Region. *The International Journal of Accounting, 43*(1), 45 - 65. https://doi.org/10.1016/j.intacc.2008.01.003

Parashar S., & Venkatesh, J. (2010). How Did Islamic Banks Do During Global Financial Crisis?. *Banks and Bank Systems, I5*(4), 54 - 62.

Randal, M., Shleifer, A., & Vishny, R. (1988). Management Ownership and Market Valuation: An Empirical Analysis. *Journal of Financial Economics, 20*(2), 293 - 315. https://doi.org/10.1016/0304-405X(88)90048-7

Shaik Alsouq, R., Asmahan, K., & Salman M. (2017). The Effect of Banking Risks on Capital Adequacy of Private Commercial Banks in Syria: Case Study (in Arabic). *Journal of Albaath University, 39*(27), 157 - 183.

Sinkey, J.F. & Nash, R. (1993). Assessing the Riskiness and Profitability of Credit Card Banks. *Journal of Financial Service Research, 7*(2), 127 - 150. https://doi.org/10.1007/BF01046902

Shaheen, A., & Bahiyah, S. (2011). The Effect of Risk Management on Banking Safety of Palestinian Banking System (in Arabic). *Journal of Alaqsa University, 15*(1), 1 - 29

Zhang, Z., Jun, L. & Fang, Q. (2008). Impacts of Capital Adequacy Regulation on Risk-Taking Behaviors of Banking. *Systems Engineering - Theory & Practice, 28*(8), 183 - 189.

Comparing the Performance and Risk of Conventional and Islamic GCC Banks

Dr. Turki B. Alshammari

Abstract

Objectives: This study aims at investigating differences in performance and risk of both conventional and Islamic banks in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries (Kuwait, KSA, Bahrain, Qatar, UAE, and Oman) during the period of 2012-2018.

Method: This study employs two main types of statistical techniques. One relates to finding statistical differences in performance and risk of all GCC banks (Islamic and conventional), and the other method relates to using the ordinary least squares (OLS) as well as the generalized method of moments GMM, that takes into account some statistical measures that the OLS lacks. As a sample, the study took all GCC working banks (both conventional and Islamic) in Kuwait, KSA, Bahrain, Qatar, UAE, and Oman during the period 2012 - 2018. In order to achieve the study objective, the financial data used to measure the performance were the return on asset ROA and the return on equity ROE. The study also employed two types of banking risk measures so as to confirm the validity of the results.

Results: The study finds that unlike what is declared by a lot of banking industry-interested, profitability in conventional GCC banks exceeds the one of their Islamic counterparts with a high significance of (less than 1% in ANOVA test). Results also revealed that risks of Islamic banks are significantly higher than of their conventional ones (less than 1%). Moreover, the statistical analysis showed that the most important factors that influence banking risks for both banking systems are bank capital, bank size, loan volume (and profitability only in Islamic banks). And these results partially differ according to the statistical method used.

Conclusion: The study revealed that GCC conventional banks outperformed the Islamic banks in terms of profitability, and that the banking risks of GCC Islamic banks are significantly higher than that of the conventional banks.

Keywords: ROA, ROE, Bank capital, Banking risks.

د. تركي بادي الشمري، حاصل على دكتوراه في التمويل من جامعة جنوب الينوي، الولايات المتحدة، 1999، يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً بجامعة الكويت، قسم التمويل والمنشآت المالية، عمل مدرساً بقسم التأمين والبنوك، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومشرفاً مصرفياً ببيت التمويل الكويتي. وقد أشرف على وحدة المشاريع الصغيرة بمركز التميز بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، ومنها أصبح مدرباً معتمداً لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتأهيل المبادرين في المشروعات الصغيرة. له العديد من المؤلفات المنشورة في مجلات علمية محكمة، وهو مؤلف مشارك لكتاب "البنوك التجارية" وكتاب "إدارة وتأسيس المشاريع الصغيرة".

الإيميل: latasi3@yahoo.com